التوجهات السياسية لدول الخليج العربي ولدولة إيران تجاه دولة اليمن

The political orientations of the Arab Gulf states and the state of Iran towards the state of Yemen

محمد زيدان عواد عبد الحميد خفاجي[1]
mohammedzidan89@gmail.com

ملخص :

تنوعت العلاقات الخليجية الإيرانية ما بين التعاون والتنافر حسب طبيعة الأحداث العالمية والإقليمية، وبخاصة خلال الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، ومالها من تداعيات إقليمية، أدت إلى انتقال الصراع باتجاه منطقة الخليج العربي مع احتمالات المواجهة العسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، الأمر الذي يهدد أمن دول الخليج العربي بشكل خاص، والأمن القومي للدول العربية بشكل عام، وأدى ذلك خلق منافسة على الدور الإقليمي بين دولة إيران، ودول الخليج العربي متمثلة في دول مجلس التعاون الخليجي، لسد هذا الفراغ السياسي وتحقيق توازن في القوى الإقليمية، لأن دول الخليج تسعى لوقف المد الإيراني الإقليمي بالمنطقة.

سعت إيران لمد نفوذها الإقليمي على المنطقة العربية، ودول الخليج العربي بشكل خاص، بحكم موقعها الجغرافي وما بها من ثروات طبيعية، ولما تتمتع به إيران من تفوق إقليمي على الأصعدة العسكرية والاقتصادية،

1. باحث ماجستير بقسم العلوم السياسية– كلية الدراسات والبحوث الآسيوية العليا– جامعةالزقازيق
باحث ماجستير بقسم العلوم السياسية– الجامعة الإسلامية بمنيسوتا– الولايات المتحدة الأمريكية

كما كان للثورة اليمنية في عام 2011 أثر في تصاعد المنافسة بين دول الخليج العربي وإيران والتأثير على المشهد السياسي، ودعمت إيران بكافة الأصعدة امتدادها العقائدي والسياسي في اليمن متمثلًا في جماعة الحوثيين، وكان ذلك من أهم الأسباب التي أدت إلى التدخل العسكري لدول الخليج العربي في اليمن منذ مارس 2015، فكانت للسياسة الإيرانية وطبيعة علاقتها مع دول الخليج العربي الأثر الكبير في صنع المشهد وخلق الدوافع لتلك الحرب.

الكلمات الافتتاحية: التوجهات السياسية بالخليج، العلاقات الإيرانية، العلاقات اليمنية، التعاون الخليجي.

Abstract :

Iranian Gulf relations varied between cooperation and disharmony according to the nature of global and regional events, especially during the US war on Iraq in 2003, and its regional repercussions, which led to the conflict moving towards the Arab Gulf region with the possibilities of military confrontation between Iran, the United States of America and Israel, which threatens The security of the Arab Gulf countries in particular, and the national security of the Arab countries in general, and this led to the creation of competition over the regional role between the State of Iran and the Arab Gulf states represented by the Gulf Cooperation Council states, to fill this political vacuum and achieve a balance in the regional powers, because the Gulf states seek to stop Iranian regional tide in the region.

Iran has sought to extend its regional influence over the Arab region, and the Arab Gulf states in particular, by virtue of its geographical location and its natural resources, and the regional superiority Iran enjoys at the military and economic levels. The Yemeni revolution in 2011 had an impact on the escalation of competition between the Gulf

states. The Arab world and Iran and its influence on the political scene, and Iran supported at all levels its ideological and political extension in Yemen represented by the Houthi group, and this was one of the most important reasons that led to the military intervention of the Arab Gulf countries in Yemen since March 2015, so the Iranian policy and the nature of its relationship with the Arab Gulf countries had an impact Al-Kabir in making the scene and creating the motives for that war.

Key words:

Political trends in the Gulf, Iranian relations, Yemeni relations, Gulf cooperation.

محاور الدراسة :

المبحث الأول : التطور التاريخي للتوجهات السياسية

– **المطلب الأول :** المحددات السياسية للعلاقات اليمنية الخليجية ما قبل عام 2003

– **المطلب الثاني** : ملامح تطور التوجهات السياسية لدول الخليج ودولة إيران تجاه اليمن ما بين 2003 إلى 2010م

– **المطلب الثالث :** ثورات الربيع العربي بين الاستغلال الإيراني والعداء الخليجي، (نموذج اليمن)، ما بين 2011 حتى 2015م

المبحث الثاني : اليمن بين تذبذب الاهتمام الخليجي والطموح التوسعي الإيراني

– **المطلب الأول** : طبيعة الصراع السياسي في اليمن بين دول الخليج العربي ودولة إيران

– **المطلب الثاني :** عضوية اليمن في مجلس التعاون الخليجي

– **المطلب الثالث :** النافذة الحوثية ودورها في فرض إيران سيطرتها على اليمن عسكريًا وسياسيًا وإعلاميًا

إشكالية الدراسة :

تنبثق إشكالية الدراسة مما تمر به دولنا العربية بفترة زمنية تمتد لبضع عقود من الزمان يسودها انسداد أفق سياسي وصعوبة في تحقيق التوافق السياسي بين الدول العربية لرغبة البعض منها في التحكم في المشهد السياسي أو الرغبة في السيطرة الإقليمية على المنطقة العربية ومنها دول الخليج وأثر ذلك في لعب دور سياسي في المشهد العالمي وسط توجهات الدول المحورية الكبرى وقد ترتب على ذلك تناحر سياسي وصل إلى حد الدول في حروب هزت المنطقة العربية وأثرت على أمنها واستقرارها، وقد لمس الباحث تبعات ذلك عن قرب من خلال إقامة الباحث في دولة قطر خلال حرب اليمن عام 2015، واقترابه المكاني من الأحداث الذي أدى إلى نزوح بعض المقيمين والمواطنين اليمنيين وكثرة الأخبار المتداولة في دولة قطر عن تلك الحرب باعتبارها أحد الدول المشاركة في تلك الحرب، دفع ذلك الباحث لدراسة أسباب الحرب ومنها ما اعتقده الباحث أنه السبب الرئيسي والمتمثل في العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربي ومن هنا جاءت فكرة البحث كالتالي:

– تتمثل المشكلة في سؤال رئيسي: هل للتوجهات السياسية لدول الخليج العربي ودولة إيران أثر على العلاقات اليمنية الإيرانية في الفترة بين 2003 إلى 2015م؟

– يشير السؤال الرئيسي إلى أن هناك أثراً للتوجهات السياسية لدول الخليج العربي ودولة إيران على العلاقات اليمنية الإيرانية خلال الفترة الزمنية من

2003 إلى 2015م. – هذا البحث محاولة للإجابة على هذا السؤال الرئيسي من قبل الباحث للتعرف على أثر التوجهات السياسية لدول الخليج العربي ودولة إيران على العلاقات اليمنية الإيرانية خلال الفترة الزمنية من 2003 إلى 2015م.

منهج الدراسة :

يعتمد الباحث على المنهج الوصفي في البحث، حيث إن الموضوع يتطلب وصف وتحليل التوجهات السياسية لدول الخليج العربي، كما أنه يتطلب ووصف وتحليل التوجهات السياسية لدولة إيران وأيضاً وصف وتحليل أثر هذه التوجهات على العلاقات اليمنية الإيرانية.

أهداف الدراسة :

– التعرف على التوجهات السياسية لدول الخليج العربي وأثرها على العلاقات اليمنية الإيرانية خلال الفترة الزمنية من 2003 إلى 2015م.

– بيان مدى تأثير التوجهات السياسية لدولة إيران وأثرها على العلاقات اليمنية الإيرانية خلال الفترة الزمنية من 2003 إلى 2015م.

– تسليط الضوء على العلاقات السياسية بين دول الخليج العربي، ودولة إيران في ظل توجهاتهم السياسية وأثر ذلك على العلاقات اليمنية الإيرانية خلال الفترة الزمنية من 2003 إلى 2015م.

– التوصل إلى نتائج التوجهات السياسية بين دول الخليج العربي ودولة إيران وأثرها على العلاقات اليمنية الإيرانية خلال الفترة الزمنية 2003 إلى 2015م، ووضع التوصيات اللازمة لمشكلة الدراسة من وجهة نظر الباحث.

المبحث الأول

التطور التاريخي لتوجهات السياسية لدول الخليج العربي ولدولة إيران تجاه دولة اليمن

المطلب الأول : المحددات السياسية للعلاقات اليمنية الخليجية ما قبل عام 2003

عقب الانسحاب البريطاني عام 1971م من منطقة الخليج العربي، تركت ثلاث دول قوية (المملكة العربية السعودية والعراق وإيران) تتنافس فيما بينها لكسب النفوذ، وفقًا لذلك حولت تلك المنافسة ديناميكية المنطقة إلى الشرق الأوسط الكبير. بعد حرب الخليج الثانية (1990–1991) وحتى بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، تم تعريف هذا المركز من خلال المنافسة بين المملكة العربية السعودية وإيران، حيث سعى كل منهما لتوسيع نفوذهما على الدول الإقليمية الأخرى، وبالتالي، تم تقسيم المنطقة إلى معسكرين: أولاً، التنظيم الأمني والسياسي المتعدد الأطراف لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (يشار إليه عادةً باسم مجلس التعاون الخليجي أو مجلس التعاون الخليجي)، بما في ذلك الكويت وقطر والبحرين ودول الخليج العربي. الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان؛ وثانياً، إيران ووكلائها في المنطقة.

احتلت اليمن والعراق مساحة متغيرة وغير مستقرة بين هذين المعسكرين، حيث يتأرجح الأخير بين المتلقي الهادئ للمساعدة الخليجية والعداء الصريح لدول مجلس التعاون الخليجي، والاعتماد بشكل كبير على المساعدات الخليجية واكتساب عضوية جزئية في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في 2001. تؤكد هذه الورقة أن نهج دول مجلس التعاون الخليجي تجاه السياسة الإقليمية والأمن قد تم تحديده إلى حد كبير، سواء بشكل سلبي أو نشط، من خلال سياسات المملكة العربية السعودية وتصوراتها للتهديدات. في الوقت نفسه، تم تلطيف سياسة المملكة العربية السعودية من خلال تفاعل الجهات الفاعلة الأخرى التي تتصرف داخل المجمعات الأمنية على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، (Aldossari, 2018).

تأثّرت العلاقات بين دولتي اليمن من جهة، والدول الخليجية من جهة ثانية خلال فترة الثمانينات بالواقع التشطيري الذي ظلّ سائداً في اليمن حتى أوائل التسعينات، وتراجعت المخاطر المرتبطة بالتنظيمات والتيارات اليسارية والقومية على المستوى الداخلي للدول الخليجية لحساب المخاطر المرتبطة بإمكانية إثارة التكوينات المذهبية والطائفية داخل تلك الدول، وأولوية المخاطر التي تمثّلها القوى الإقليمية: إيران والعراق بالنسبة للدول الخليجية، وكذا تداعيات الاستقطاب الدولي والحرب والزحف الشيوعي. فقررت الدول الخليجية الست: المملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، وعمان، والإمارات العربية المتحدة، تدارس صيغاً مختلفة لشكل

ومحتوى ذلك التكتّل، وكان منها "إنشاء تكتّل يضم دول شبه الجزيرة العربية". وقد أثار إعلان المجلس واقتصار التمثيل فيه على الدول الست سابقة الذكر ردود فعل متباينة، حيث تحفظ الشطر الجنوبي من اليمن على قرار إنشاء مجلس التعاون، ودعا إلى اجتماع لدول الجزيرة العربية والقرن الإفريقي للتباحث حول صيغة معينة لحفظ الأمن في المنطقة، فيما عارضت حكومة الجمهورية العربية اليمنية قرار تشكيل المجلس، وأظهرت تبرماً من تجاهلها وعدم ضمّها إلى عضويته، (Ismael, et al., 2020)..

إن علاقة الدول الخليجية بشطري اليمن تأثّرت في تلك الفترة بطبيعة التطوّرات الإقليمية في منطقة الخليج العربي، ونقصد بها تطوّرات الأوضاع السياسية الداخلية والطموح الإقليمي لكلٍّ من إيران والعراق، والعلاقات فيما بينهما، فكما سبق فإن صنّاع القرار في الدول الخليجية كانوا يرون بأن مصدر الخطر إنما يأتي من الطموحات الإقليمية لكلٍّ من إيران والعراق.

تعزّزت المخاوف بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران بزعامة "الخميني"، وتبنّي السلطة الجديدة في طهران لما عرف بسياسة تصدير الثورة الإسلامية، ونقلها إلى الشاطئ الجنوبي من الخليج أي قلب الدول الخليجية من خلال استثارة الأقليّات المذهبية في تلك الدول ودفعها للخروج على السلطات هناك، وفرض هيمنة إيرانية على المنطقة، ومحاولة الانفراد بقيادة العالم الإسلامي، وقد تضاعفت تلك المخاطر بعد اندلاع الحرب

العراقية– الإيرانية، وتداعياتها الأمنية والسياسية الخطيرة على دول الخليج العربية، وهو ما دفع قيادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى أمرين:

– **الأول:** هو توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعقد التحالفات السياسية والعسكرية معها ومع عدد من الدول الغربية، بهدف إيجاد توازن مع القوى الإقليمية (إيران، والعراق)، وضبط سلوك تلك الأطراف، وتوفير حماية للأنظمة السياسية في الدول الخليجية، والدفاع عن مصالحها الاقتصادية، واستقرارها السياسي.

– **الثاني:** تقديم الأولوية في الاهتمام للتطوّرات التي تحدث في شمال الخليج العربي على التطوّرات والمخاطر القادمة من الفناء الجنوبي لهذه الدول (شطري اليمن في ذلك الوقت).

وكما سبق فإن حالة الضعف العام التي تعاني منها اليمن عسكرياً وسياسيّاً واقتصادياً، لم تكن تغر الدول الخليجية بدمجها في مجلس التعاون والاستعانة بها لإيجاد توازن إقليمي.

كانت السياسات الخليجية تجاه اليمن في تلك الفترة تقوم على أساس احتواء التطوّرات الحاصلة فيها، وإبقائه قريباً من الدول الخليجية – وبالذات المملكة العربية السعودية– ومنع أي قوة إقليمية أو دولية منافسة من الوصول إليه، وكسب القوى السياسية الداخلية اليمنية، ولذلك كانت الأدوات السياسية والمالية هي الأدوات الأكثر استخداماً في التعامل السعودي مع الشأن اليمني الداخلي، وخلال ذات العقد كانت المجتمعات الخليجية في حالة نهضة عمرانية واقتصادية، وهي في حاجة إلى أيد عاملة تساهم في القيام

بتلك النهضة، وقد كانت العمالة اليمنية في المقدمة، وكانت تحظى بقبول وارتياح عميق نظراً للتقارب الاجتماعي والثقافي والنفسي بين تلك المجتمعات وبين الجاليات اليمنية.

وفي ذات السياق شهد عقد الثمانينات دعماً تنموياً خليجياً لشطري اليمن (وبالذات الشطر الشمالي)، فقد قدّمت المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وبقيّة الدول الخليجية دعماً سخياً لجهود التنمية وتشييد البنى التحتية في مجالات متعدّدة، وكل ذلك بدافع أخوي لا يزال اليمنيون يقدّرونه حتى اليوم، .(Etheredge, 2011)

تميّزت العلاقات اليمنية الخليجية منذ عام 2000، باختراق إيجابي في العلاقات اليمنية السعودية، والعلاقات اليمنية الخليجية عموماً، فقد جرى تحسّن ملحوظ في العلاقات بين صنعاء والرياض، تمثّلت بعض مؤشراته في تبادل زيارات القمّة بين البلدين، وعودة الحياة إلى مجلس التنسيق اليمني السعودي، ومعاودته لنشاطه في دعم جهود التنمية في اليمن، والأهم من كلّ ذلك اتّفاق الطرفين على تجاوز الخلافات الحدودية المزمنة، والاتّفاق على ترسيم الحدود المشتركة، والتوقيع على اتفاقية جدّة في 21 يونيو عام 2000م، والتي اعتبرت الحدود بين الدولتين حدود دولية ونهائية، وما ترتّب على ذلك من تفاؤل بإمكانية عودة العلاقات اليمنية السعودية إلى سابق عهدها كما كانت عليه في الثمانينيات، والتحسّن في العلاقات اليمنية مع بقيّة دول الخليج العربية، وفي مقدّمتها العلاقات اليمنية الكويتية، التي شهدت تحسّناً مطرداً تجاوزت معه تداعيات حرب الخليج الثانية.

وقد ترتّب على كل ذلك صدور قرار القمة الثانية والعشرين لقادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمسقط في شهر ديسمبر 2001، بالموافقة على قبول عضوية اليمن في أربع من مؤسسات المجلس، هي: مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومكتب التربية العربي لدول الخليج العربية، ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودورة كأس الخليج العربي لكرة القدم، والتأكيد على أن خطوات أخرى ستتبع ذلك في ذلك الوقت.

ويرى الباحث أن المحددات السياسية للعلاقات اليمنية الخليجية ما قبل عام 2003، قد ساهمت في المشهد السياسي والعسكري والمذهبي في اليمن حتى الآن وما حفز الصراع هو ما شهدته المنطقة العربية من حرب العراق عام 2003، وثورة فبراير 2011، وسيطرة الحوثيين على اليمن حتى عام 2015، ما جعلت دول الخليج العربي ودولة إيران تتصارعان على السيطرة الهيمنة على اليمن.

المطلب الثاني : ملامح تطور التوجهات السياسية لدول الخليج ودولة إيران تجاه اليمن ما بين 2003 إلى 2010م

تعد الحرب التي قادتها الولايات المتحدة عام 2003 للإطاحة بصدام حسين من السلطة. فتحت حرب عام 2003 فرصة لإيران لتوسيع نطاقها التأثير الإقليمي، بحلول عام 2015، لم يعد ميزان القوى التقليدي بعد الحرب العالمية الثانية موجودة. تم استبداله بمنافسة سعودية إيرانية قوية عبر الشرق الأوسط، ولا سيما في سوريا ولبنان، ولكن أيضاً في اليمن والعراق، والبحرين، إن الصراع السعودي الإيراني ملون بالطائفية والتنافس العربي الفارسي، وإن لم يكن مدفوعاً به، المزيد من الاهتمامات الجيوسياسية التقليدية، Molavi,2010)).

إن احتلال العراق أطلق تفاعلاً متسلسلاً، وإن هذا التفاعل سيشتعل على نحو مغاير في لبنان والبحرين والسعودية، لكن الحصيلة الاجمالية ستكون قوة شيعية أكبر، ومزيداً من الصلات الثقافية الظاهرة الجلاء على امتداد الهلال الممتد من لبنان إلى باكستان، وهذا ما يبدو هو ما تسعى إليه إيران لاستثماره، بوقوفها المستمر بجانب الحوثيين في مشروعهم السياسي في اليمن، سواء عبر المواقف السياسية والتبني الإعلامي أو الدعم المادي والمالي بما في ذلك السلاح، (الخضري، وقاسم، 2014).

كما شاركت الدول الخليجية في مؤتمر الدول المانحة في لندن، والتزمت بتوفير مبلغ يزيد عن (2.5) مليار دولار لدعم الخطة الخمسية اليمنية للأعوام من 2007 وحتى 2010م.

ومع ذلك فقد اضطرب الموقف الخليجي من موضوع قبول اليمن في مجلس التعاون، حيث تباينت تصريحات القيادات الخليجية إزاء هذا الموضوع، بحسب الأحوال والظروف، وطبيعة العلاقات القائمة مع صنعاء، والأوضاع السائدة في اليمن، ففي بعض الأحيان صدرت تصريحات بأن الدول الخليجية في طريقها إلى تأهيل الاقتصاد اليمني كخطوة عملية لقبول الانضمام الكامل إلى المجلس.. وفي أوقات أخرى صدرت تصريحات بأنه قد تم تجاوز مسألة قبول اليمن في عضوية مجلس التعاون، وأن الأمر سيقتصر على ترتيب علاقة خاصة مع اليمن، لنعود مرة أخرى ونسمع تصريحات بوجود إرادة قوية لرفع مستوى المعيشة في اليمن؛ ليتساوى مع نظيراتها في دول مجلس التعاون.

كما اتّسم ذات العقد بتعاظم المشاكل والتحدّيات السياسية والاقتصادية التي تواجهها اليمن، والتي باتت تهدّد كيان وبقاء الدولة ووحدتها، وامتدّت تداعياتها إلى الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، واستمرار الانقسام العربي، وتزايد حدّة الاستقطاب الطائفي في المنطقة، واتّجاه العلاقات بين الولايات المتحدة وبين القوة الإقليمية الإيرانية الصاعدة نحو التوتر السياسي وربما العسكري، مما كان له انعكاس على مجمل القضايا الإقليمية، ومنها التطوّرات الداخلية في اليمن، (علي، 2010).

المطلب الثالث : ثورات الربيع العربي بين الاستغلال الإيراني والعداء الخليجي، (نموذج اليمن)، منذ 2011 حتى 2015م

بعد اندلاع موجة الاحتجاجات في الدول العربية سنة 2011، أيدت إيران الحراك الشعبي في اليمن، في حين كان موقفها مختلف اتجاه الحراك الشعبي في سوريا حيث إنها دعمت النظام السوري وسخرت جهودها للحيلولة دون سقوطه وتغيير النخبة الحاكمة في سوريا، هذه المواقف المتناقضة للسياسة الخارجية الإيرانية تعكس أهداف إيران اتجاه المنطقة العربية، والتي تتمحور حول توسيع النفوذ الإيراني وتعزيز المكانة الإقليمية وتحقيق مكاسب سياسية وإستراتيجية. استطاعت إيران منذ 2013 لغاية 2018 فرض نفسها كلاعب أساسي في الأزمة الأمنية السورية، واستطاعت أن تهدد أمن الدول الخليجية وخاصة السعودية التي شهدت العديد من الهجومات داخل أراضيها من طرف الحوثيين وكلاء إيران في اليمن ، (بوسكران، والزهراء، 2022)

إن التدخل الإيراني في اليمن قد سعى لتحقيق هدفين، الهدف العقائدي ويتمثل في نشر المذهب الاثني عشري في اليمن، والاخر الهدف الجيوسياسي والمتمثل في السيطرة على اهم المضائق في العالم وهو مضيق باب المندب، وتسعى إيران لتحقيق هذه الاهداف عبر وكلائها في اليمن جماعة الحوثيون.(Bajaifer, 2019) ،

استغلَّ الحوثيين سياسة التوازنات التي ينتهجها الرئيس السابق علي عبد الله صالح في تعامله مع أطياف المجتمع للقضاء على خصومه السياسيين، (الصانع، وآخرون، 2019).

خلال الربيع العربي، عادت القضايا والتوترات في الشرق الأوسط، والتي بدا أنه تم التغلب عليها، إلى الظهور وتفاقمت. منذ اندلاعها في أوائل عام 2011 في اليمن، أجرت القوى التقليدية والناشئة في الشرق الأوسط حسابات استراتيجية حول كيفية تأثيرها على وتيرة التغيير في اليمن ونطاقه بما يتماشى مع مصالحها الوطنية. وهكذا، لعبت المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، لا سيما قطر والإمارات العربية المتحدة، أوراقها في المرحلة الأولى من الثورة لإقناع الشعب اليمني بالتوصل إلى توافق سياسي، .((Zweiri, 2018

أثار الظهور المتسارع للحوثيين في المشهد السياسي اليمني بعد العام 2011 الكثير من الاهتمام، سواء على مستوى المنطقة أو العالم. وقد ارتبط الحضور السياسي للحوثيين وسيطرتهم على مفاصل الدولة اليمنية من 21 سبتمبر 2014 بالعلاقة مع الجمهورية الإسلامية في إيران. ومع محاولة إيران إنكار مدى ارتباط الحوثيين بها، إلا أن الزيارة التي قام فيها وفد من الحوثيين وأنصارهم؛ إلى إيران بعد سقوط صنعاء تحت سيطرة الحوثيين، بمساعدة عسكرية من الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح قد أنهت كل ريبة حول تلك العلاقة، تلك الزيارة وما سبقها من تطورات، وما ترتب عليها من نتائج، أثارت قلقا غير مسبوق في المنطقة العربية، لا سيما دول

مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، (الزويري، ومحجوب، 2016).

عندما سيطر المتمردون الحوثيون على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، ادعى مسؤولون في الخليج العربي, أن إيران كانت تهدف إلى تصدير أيديولوجيتها الثورية وإنشاء إمبراطورية شيعية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وزعموا أن إيران كانت تفعل ذلك من خلال دعم الحوثيين الشيعة، وربما السيطرة عليهم، وجاء استيلاء الحوثيين على السلطة في نقطة حرجة للمنطقة، كانت طهران في خضم مفاوضات لحل الأزمة المحيطة ببرنامجها النووي، وفّر الاتفاق الناتج عن ذلك تخفيف العقوبات لطهران وأزال بعض الحواجز أمام إعادة اندماج إيران في المجتمع الدولي. ورأت بعض دول الخليج العربية التي كانت قلقة بالفعل أن نجاح المحادثات هو إنهاء للعزلة الإيرانية، مع إصلاح البلاد لعلاقاتها المقطوعة مع الغرب وإعادة تأكيد نفسها كقوة إقليمية كبرى، نتيجة لذلك، عندما أصبح واضحاً أن الحوثيين قد أحرزوا تقدماً كبيراً في الفناء الخلفي للمملكة العربية السعودية، ومع خروج الحكومة اليمنية فعلياً من الصورة، شعر المسؤولون السعوديون بالقلق، بعد تقارير مبالغ فيها عن الدعم الإيراني الصادق للحوثيين، تم تصوير ضربات التحالف الذي تقوده السعودية ضد اليمن على أنها جزء من حرب بالوكالة بين الخصمين الإقليميين، حيث كان لكلاهما مشاركة متساوية، اليمن منطقة نفوذ رئيسية وأولوية قصوى للرياض، لعقود من الزمن، شاركت المملكة العربية السعودية في شؤون اليمن، والتأثير على المجتمعات

المختلفة من أجل نفوذها، في حين أن اليمن ليس لديها الكثير لتقدمه عن طريق الموارد، فإن السيطرة السعودية على اليمن هي نقطة هيبة وشرعية. (Esfandiary, & Tabatabai, 2016)

ويرى الباحث أن اليمن تعاني اليوم من أزمات ملتهبة وساخنة، تحمل أخطار حقيقية على وحدة البلاد واستقرارها، مما يجعل الدعم الخليجي أمراً أكثر ضرورة، هذا الدعم توجيه دواعي أخوّة العقيدة والدين، والجوار والتاريخ والروابط الثقافية والاجتماعية، والضمير العربي، كما تؤكد عليه المصالح المشتركة، ففي تعافي اليمن من أزماته وعودة الاستقرار إليه صلة بالاستقرار والأمن في الدول العربية في شبه الجزيرة العربية، والعكس يكون صحيحاً، كذلك فإن أي ضرر يلحق بوحدة اليمن واستقراره، لن تكون الدول الخليجية بمنأى عنه، بل ويلزم التأكيد على أنها المستهدفة بالدرجة الأولى، فالخبرة التاريخية تؤكد أن أي قوة مرتبطة بالقوى الخارجية تسيطر على اليمن إنما هدفها الانطلاق منها والعبور من خلالها إلى المناطق الغنيّة بالثروة، وهكذا فإن أي تمكين القوى المتطرّفة (سياسيّاً أو مذهبيّاً أو فكرياً)، سيكون الهدف النهائي منه هو الاستقرار في السعودية وبقيّة دول الخليج.

المبحث الثاني

اليمن بين تذبذب الاهتمام الخليجي والطموح التوسعي الإيراني

المطلب الأول : طبيعة الصراع السياسي في اليمن بين دول الخليج العربي ودولة إيران

شهدت منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي خصوصاً صراعاً بين لاعبين إقليميين يتوفران على مصادر لا يستهان بها من القوة والنفوذ, وفقاً لحسابات متعلقة بمحددات داخلية "سياسية, اقتصادية ومذهبية", وأخرى متعلقة بتوازنات القوى الإقليمي والدولي, حيث يبرز الدور التركي بوضوح في النظام الشرق أوسطي بما يمثله من تأثير على الطرفين على اعتبار العلاقة البينية معهما, كما أن وجود قوى دولية فاعلة أخرى وفقاً لمصالحها في المنطقة خاصةً روسيا, الصين والاتحاد الأوروبي, وما تلعبه هذه القوى من أدوار كونها المستورد الأكبر للنفط من دول المنطقة خاصةً "إيران والسعودية", إضافة إلى الدور الأمريكي لما يملكه من مشاريع مشتركة مع البلدين, فمن جهة تحالف سعودي أمريكي مفاده النفط مقابل الأمن, ومن جهة أخرى إبرام الاتفاق النووي مع إيران "رغم تذبذب الدور الأمريكي مؤخراَ بشأنه", مما يجعل أمريكا حكماً في الصراع بين السعودية وإيران.

ترى المملكة أن في هذا الاتفاق دفعاً للحضور الإقليمي الإيراني، وهنا تتوجه إلى التحرك خارج المظلة الأمريكية بقيادة تحالف إسلامي في محاولة لعزل إيران إقليمياً. مثلث ثورات الربيع العربي فرصة إيران لإثبات حضورها إقليمياً وتدخلها في سياسات دول المنطقة، وما دفعها للتمرد أكثر هو تردد السياسة السعودية، إلا أن ما حدث بعد تولي الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم قلب الطاولة ضد إيران، وجعل المملكة في موقف المستنفر لها, فقد أصبحت تتبع سياسة أكثر فاعلية تجلت بوضوح في التحالف العسكري ضد الحوثيين في اليمن, فهي اليوم تمضي في أفعالها بما يحقق مصالحهما دون الاكتراث لردود الأفعال. الصراع بين الرياض وطهران يتخذ عدة مناح، فعلى الرغم من أنه يرتدي ثوباً مذهبياً إلا أن ما تحت هذا هو واقع أخطر بكثير، فهو إستراتيجية تعكس اتجاه إيران والمملكة لتقسيم المنطقة تحت رايتين متصارعتين تسعى كل منهما لإثبات قدرتها ليس فقط على إخضاع دولا منطقة، بل والحصول على مكاسب كبرى متعلقة بالنفوذ السياسي, الاقتصادي, العسكري والجغرافي، (الأحمر، 2018).

في حين أن الصراع في اليمن بدأ كنزاع سياسي داخلي قابل للاحتجاز، فقد أصبح إقليمياً بشكل متزايد بينما اليمن مشتت. ومن ثم، في حين أنه سيكون من المبالغة في التبسيط تسمية الصراع في اليمن بأنه حرب بالوكالة، فإن التنافس الإقليمي بين إيران والمملكة العربية السعودية قد أدى إلى تعقيد الأمور وتفاقمها. تدخلت المملكة العربية السعودية في اليمن بهدف

معلن لإعادة الرئيس هادي المعترف به دولياً واحتواء النفوذ الإيراني المتزايد.

لكن بعد أكثر من سبع سنوات من الحملة العسكرية، فشلت السعودية في تحقيق أهدافها. ناقش هذا الفصل سبب عدم قدرة المملكة العربية السعودية على إخراج نفسها من الحملة العسكرية في اليمن. فقد جادلت بأن التطييف الخطابي وتأمين الحوثيين قد زاد بشكل غير مقصود من قدرة الحوثيين من خلال تعزيز علاقاتهم مع إيران، وتركت السعودية في معضلة تتعلق بكيفية خفض التصعيد وتطبيع العلاقات مع الحوثيين. بدعوى أن الحملة انتصار.

لقد أثبتت الحرب في اليمن قدرة المملكة العربية السعودية واستعدادها لمواصلة حملة عسكرية استمرت لسنوات، ولكنها أظهرت أيضاً عدم قدرتها على استخدام تلك الحملة لتحقيق أهدافها السياسية. تخشى المملكة العربية السعودية خوفًا حقيقيًا من التطويق الإيراني، والذي، بالإضافة إلى رغبة الحوثيين المثبتة وقدرتهم على استهداف مواقع في المملكة العربية السعودية، جعل القيادة السعودية تخشى من الحوثيين كتهديد وجودي. الأهمية التي توليها إيران لليمن محدودة للغاية. لا تعتبر الأحداث في اليمن تهديداً وجودياً لإيران، وبالتالي تم تفويض موارد أقل لليمن. ومع ذلك، مع الارتباط الخطابي القوي بين الحوثيين وإيران، تمكنت إيران من مد يدها في اليمن على الرغم من عدم تحويل موارد كبيرة للحوثيين، .((Clausen, 2022

أحدث التنافس الإستراتيجي السعودي والإيراني أثراً بالغاً، في العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران خاصة وبين دول الخليج العربي وإيران عامة، و طفى إلى العلن هذا التنافس الإستراتيجي بخاصة في دولتي سوريا واليمن بين القوتين الإقليميتين، والفاعلين في المنطقة، وعرف هذا التنافس الإستراتيجي التاريخي عديد المحطات المتأزمة بين الطرفين، وازداد هذا التنافس بين السعودية وإيران في دولتي اليمن وسوريا أكثر شدة، حيث تضاربت المصالح بينهما، أين أدعمت السعودية المعارضة السورية في حين أدعمت إيران النظام على عكس ما يجري في اليمن حيث أدعمت السعودية النظام القائم مقابل الدعم الإيراني للمعارضة وحركة الحوثي. جدير بالذكر أن ما يجري بين العربية السعودية وإيران أثّر بشكل ملفت في علاقات الدول العربية ناهيك عن العلاقات الدولية ككل وهذا راجع للأهمية التي تتمتّع بها، (باي، 2018).

المملكة العربية السعودية وإيران، وهما قوتان قويتان تتنافسان على القيادة في الخليج. الهدف هو فهم هذه المنافسة من خلال عدسة نظرية الدور، مع التركيز على مفاهيم الدور الوطني التي يتوقعها كلا البلدين للخارج. يفترض هذا الإطار النظري مسبقًا أن إيران والمملكة العربية السعودية تقدمان صوراً ذاتية الصنع تمثل التركيبات المعرفية لما يعتقد صناع السياسة أن دولتهما تمثله. وكمثال على ذلك، تتصور إيران دور حصن الثورات، والذي يتم تعيينه بحزم ضد دور المملكة العربية السعودية في مكافحة عدم الاستقرار. توفر فترات عدم الاستقرار الإقليمي، مثل

الاضطرابات المدنية، حالات دراسية مفيدة للتحقيق في ظاهرة التنافس، (Cerioli, 2018)

لم تقتصر الطموحات الايرانية في بناء قوة مستقلة لها انما تحاول التوسع على حساب كثير من الدول العربية وأصبح لها نفوذ واسع عن طريق تجنيد بعض الجماعات، ومن أبرز هذه الدول الجمهورية اليمنية التي تجاور المملكة العربية السعودية وتؤثر بالتالي وبشكل مباشر على أمنها واستقرارها، (الزهراني، والنعمان، 2014).

السياسة الإيرانية في المنطقة العربية هجومية توسعية تحركها روح قومية فارسية، وتغذيها بنزعة طائفية صفوية متطرفة، عدم اقتصار التمدد الإيراني علي منطقة الخليج فقط كما هو الصراع التقليدي التاريخي بين ايران ودول الخليج العربي, بل أصبح يتعدى ذلك بكثير حيث بدأت تتغلغل السياسة الإيرانية في كثير من الدول العربية واستخدام هذا النفوذ كأوراق مساومة لصالح ايران مما شكل تهديداً بالغاً للأمن القومي العربي، (القزلان، وعبد الله، 2015).

تبحث إيران العن تحقيق مصالحها في اليمن بمساندة الحوثيين سواء مادياً أو عسكرياً أو بالتدريب على أيدي عناصر تابعة لها ،(الدوسري، وسالم، 2017)

إن الخطر الإيراني على دول الخليج العربي بل وعلى الأمة العربية عموما – وإن ادعى البعض بخلاف ذلك إتباعا للعاطفة أو بقلة إطلاع منه أو ولاء للملالي بإيران – هو أكبر خطر في الوقت الحالي على الأمة ووجودها وإن مواجهة هذا الخطر هو واجب الوقت وتقليم أظفار هذه الثورة الخمينية وإعادة الشيعة في دول الخليج العربي إلى وضعهم الطبيعي قبل الثورة الخمينية المشؤومة كأقلية لها الحق في إقامة شعائرها – على انحرافها وضلالها – وفقا للقانون ومن غير تهديد للسلم الأهلي و من غير تدخل في الشؤون السياسية والأمنية وعلاقات الدول الخليجية بغيرها من الدول والمجتمعات لهو أهم وأولى من أي خطر أو مشكلة أو معضلة تواجه الدول الخليجية على المدى القريب، (الحاج، وعبد السلام، 2017).

أهداف الحوثي وإيران من زعزعة الأمن والاستقرار السياسي في اليمن هو تهديد مباشر لأمن السعودية وأمن دول الخليج. وأخيراً أن دول الخليج وعلى رأسها السعودية حرصت على حفظ أمن واستقرار المنطقة، ومجابهة التوسع والتمدد الإيراني)النفيسة، وصالح.(2018 ،

ترتكز محددات سياسة إيران الخارجية تجاه دول مجلس التعاون من منظور سياسات الهوية، والمصالح القومية، والقضايا الأيدولوجية، وتضارب المصالح بين إيران من جهة ودول مجلس التعاون من جهة أخرى، مع تسليط الضوء على نظرة إيران ودول مجلس التعاون بعضهما إلى بعض كجيران وكمتنافسين، كشركاء محتملين وكأعداء محتملين، كما يقيم التحليل في هذا البعد التداعيات المترتبة عن الانتفاضات العربية، وكيف تنظر إليها

إيران كفرصة أو تهديد، وصدام المصالح بين إيران ودول مجلس التعاون في الشرق الأوسط، خاصة في البحرين واليمن وسوريا ولبنان والعراق. (آل سعد ، 2018).

ويرى الباحث أن الصراع في اليمن أخذ ثلاث أشكال (السياسي- المذهبي – والعسكري)، ويتنازع في هذا الصراع لاعبان أساسيان يسعيان للعب الدور الإقليمي الأقوى وهم (المملكة العربية السعودية ممثلة عن مذهب السنة وعن دول الخليج العربي ومن حالفهم من دول عربية – ودولة إيران ممثلة عن مذهب الشيعة ومن حالفهم من قوى إقليمية)، ثم يأتي في الأهمية الصراع حول الموقع الجغرافي وماله من أهمية للدول الخليجية المنتجة للنفط.

المطلب الثاني : عضوية اليمن في مجلس التعاون الخليجي

يُعاد من حينٍ إلى آخر طرحُ مسألة ضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي. وباعتبار أن مجلس التعاون الخليجي هو مشروع وحدة إقليمية يتألّف من الممالك الخليجية الغنية بالنفط (وهي البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، لطالما نُظر إليه على أنه نادٍ حصري تنتسب إليه الدول العربية الأكثر ثراءً. لذا، يشكّل الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي أولوية كبيرة بالنسبة إلى اليمن المُفقر، والذي يأمل بتعزيز أواصر علاقاته مع الدول المجاورة الثرية وتحسين وضعه الأمني، بيد أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي رفضت منح اليمن عضوية المجلس.

قد يبدو أن اندلاع الأزمة السياسية الكبيرة في اليمن في العام 2011م أزاح هذه المسألة كليّاً عن طاولة البحث، لكن، وللمفارقة، منذ أن بدأ التدخّل العسكري في الحرب الأهلية اليمنية بقيادة السعودية في مارس 2015م، أُعيد مجدّداً فتح النقاش حول علاقة اليمن بمجلس التعاون الخليجي. ونادت أصوات عدّة في دول الخليج باتّباع نهج سياسي يرمي إلى ضمّ اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي حالما تنتهي الحرب، (Long, et al., 2020).

ومنذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1981، أضحت قضية تأهيل اليمن للانضمام إلى مجلس الأكثر حضوراً واهتماماً، حيث تحظى باهتمام واسع وكبير على كافة المستويات، سعى اليمن مراراً فيما مضى إلى

الانضمام لمجلس التعاون الخليجي، وجرت أولى محاولاته الرسمية في هذا الاتجاه عام 1996م، إلا أن طلبه قوبل بالرفض لعدة أسباب منها :

– وجود نزاع حدودي بينه وبين السعودية، ومع خطورة التوتر في العلاقات اليمنية السعودية على الاستقرار الداخلي في اليمن مكن المملكة العربية السعودية من العودة لممارسة نفوذها في اليمن، وخاصة بعد إنهاء ملف الحدود بين البلدين، واحتدام الصراع السياسي الداخلي بين القوى السياسية أن التحالف اليمني السعودي أمر ضروري لإدارة الصراع الداخلي، لتمتعها بنفوذ على المستوى السياسي والاجتماعي داخل اليمن، فلم يكن هناك أي مقارنة بين الاحتفاظ بعلاقات يمنية إيرانية مقابل توتر العلاقات بين اليمن والسعودية لاعتبارات جغرافية وتاريخية وقدرة السعودية على التأثير في مجريات الأمور داخل اليمن، كما أن اليمن ترتبط بعلاقات اقتصادية مصيرية مع المملكة لا يمكن التضحية بها في مقابل أي علاقات اقتصادية أخرى مع إيران أو دولة قطر فضلا عن العلاقات اليمنية الأمريكية التي تمر تاريخيا عبر الرياض، (محمد، 2016).

– بسبب توتر العلاقات بين صنعاء والكويت وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما على خلفية غزو العراق للكويت عام 1990م. وقد أدى موقف صنعاء الداعم لصدام حسين في أحداث الكويت عامي 1990– 1991م أثر سلباً على أوضاعها الاقتصادية حيث حرم اليمن من مساعدات دول الخليج الغنية، وزادت أوضاعه الاقتصادية تردياً مع قيام السعودية بترحيل نحو مليون مواطن يمني كانوا يعملون في أراضيها وفقدت اليمن حينها مئات الملايين

من الدولارات التي كانت تتضح على شكل تحولات للمغتربين أو على شكل قروض ومساعدات. وفي نفس الوقت تحمل اليمن عبء إعالة العائدين. وكانت النتيجة هي انهيار الاقتصاد الوطني وتدهور الأحوال المعيشية للمواطنين بشكل غير مسبوق وحدوث قفزات غير طبيعية في معدلات البطالة والتضخم. كما أن الموقف اليمني قد أوغر صدور بعض الدول المجاورة وغير المجاورة فشرعت بالعمل ضد الوحدة اليمنية وبعدها الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها العراق والتي استمرت لسنوات طويلة، فضلًا إلى ما لحق ببنى البلاد التحتية من دمار وما تكبده البلد من خسائر بشرية أثناء الحرب الأهلية في اليمن عام 1994م، (العبيدي، 2018).

ولقد شهدت السنوات تحولات إيجابية على طريق تعزيز التكامل بين اليمن ودول المجلس، يأتي على رأسها القمة الثانية والعشرين لقادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مسقط في شهر ديسمبر 2001م التي أقرت قبول عضوية اليمن في أربع مؤسسات من مؤسسات المجلس، وتلتها قمة الملك فهد (السادسة والعشرين، في أبو ظبي، في شهر ديسمبر 2005م والتي اتخذت قراراً استراتيجياً يقضي بتأهيل الاقتصاد اليمني وتحديد الاحتياجات التمويلية لتغطي الفترة 2006-2015م، وترجم ذلك عملياً بعقد مؤتمر المانحين في لندن في نوفمبر 2006م برعاية من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث بلغت مساهمة دول المجلس حوالي 45% من إجمالي التمويل الذي حصلت عليه اليمن في المؤتمر. كما أعقب ذلك الترتيب المشترك لعقد مؤتمر استكشاف الفرص

الاستثمارية في اليمن في إبريل من العام 2007م لجذب الاستثمار الخليجي في اليمن.

وبعد التطورات المتلاحقة التي شهدتها الأزمة اليمنية والتي توجت بتشكيل تحالف عسكري بقيادة المملكة العربية السعودية باسم عاصفة الحزم؛ دخلت الأزمة اليمنية منعرجاً خطيراً لا يمكن التنبؤ بمآلاته، جاء ذلك بعد أن اقتربت جماعة الحوثي، المتحالفة مع الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، من إحكام سيطرتها على اليمن شمالاً وجنوباً وهو ما اعتُبر تهديداً للأمن الإقليمي الخليجي ومن ورائه الأمن القومي العربي. فأمن الخليج وأمن اليمن لا يمكن فصلهما لأن اليمن شمالاً وجنوباً امتداد طبيعي لهذا الخليج وشعب واحد وأنه مهما كانت الاجتهادات السياسية فإنه في النهاية منطق الأخوة ومنطق المصلحة المشتركة ومنطق المصير سيفرض نفسه. وبرغم ذلك يجب التأكيد على أن حالة السيولة التي تعاني منها الدولة اليمنية ستؤثر بلا شك ليس فقط على دول مجلس التعاون، وإنما على الأمن القومي العربي ككل على أكثر من مستوى ومن أكثر من زاوية، فعلى سبيل المثال:

أولاً: اليمن يتمتع بموقع استراتيجي فريد، فهو يمسك بزمام مفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر، وهناك تداخل وثيق بين مضيقي هرمز وباب المندب، فهذا الأخير يُمثل طريقاً للناقلات المحملة بنفط الخليج باتجاه أوروبا. كما يربط حزام أمن الجزيرة والخليج العربي، ابتداءً من قناة السويس وانتهاء بشط العرب. (طلال، 2015).

ثانياً: دخول اليمن النفق المجهول يعني توسع تنظيم "القاعدة" في الجنوب، وإن كان مستقر قيادته في اليمن إلا أن دلالة الاسم الذي اختاره لنفسه "قاعدة الجهاد في جزيرة العرب" تؤشر إلى أن منطقة الخليج العربي كلها مستهدفة من قبل ذلك التنظيم، وأن خطورته لا تقتصر على اليمن وحده، بما يهدد أمن دول مجلس التعاون الخليجي، بل إن تداعياته قد تطول المنطقة العربية بأكملها.

ثالثاً: طول الحدود بين كل من السعودية وعمان مع اليمن والذي يصعب احتواؤه وضبطه بشكل كامل يسهل تسلل عناصر "تنظيم القاعدة" ومهربي السلاح والمخدرات، وغيرهم من الهاربين من جحيم الصراع الدائر في اليمن.

قد يرى البعض أن الحديث هنا، عن ضم أو انضمام اليمن إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي في ظل هذه الظروف المأساوية التي يعيشها اليمنيون هو حديث ترفي، ينقصه المنطق، ويفكر فيه أناس يعيشون حياة هادئة هانئة، بعيداً عن الصخب والغبار، وبعيداً عن أزيز الطائرات وأصوات المدافع. إلا أنني أرى أن الحديث في هذا الموضوع هو بارقة أمل يجب تغذيتها وتنميتها. فاليمن هو بحاجة إلى الانضمام لعضوية مجلس التعاون الخليجي، للمساعدة في إعادة بناء ما دمرته الحرب، ومساعدته في التنمية الاقتصادية، لكن، وحتى لا يصاب اليمنيون بصدمة حضارية، فليتم إلحاقهم بالمجلس على مراحل تدريجية، وهذا يستدعي إقناع جميع الأطراف

اليمنية بخطورة الاستمرار في الحروب الداخلية وبث روح التفاؤل والأمل في تحسين حياتهم، (البكيري، 2015).

ويرى الباحث أن حصول اليمن على عضوية في مجلس دول التعاون الخليجي يظل حلًا غير ممكنًا وإن كان يحمل في طياته حلًا للصراع في اليمن لكنه سيكون حلًا باهظ الثمن على الدول الأعضاء وفقًا لمبادئ الدفاع المشترك لمجلس دول التعاون الخليجي.

المطلب الثالث : النافذة الحوثية ودورها في فرض إيران سيطرتها على اليمن عسكريًا وسياسيًا وإعلاميًا

في ثنايا المحاضرات الأولى لحسين الحوثي والتفاعل التام مع ما وصف بأنه "وسائل تجنيد" رغم التأثر البين الجمهورية الإيرانية لمجاميع تابعة لها عبر: "التحدث عن آل البيت ومكانتهم، ترويج شعارات النظام البراقة، ومنها مقاومة قوى الشر والجبروت أميركا وإسرائيل، وتحسين صورة النظام الإيراني، (سري الدين، والعلي، 2010).

وقد بدا لافتاً منذ أن تولى الرئيس اليمني الجديد عبد ربه منصور هادي مقاليد الحكم والسلطة في البلاد رئيساً توافقياً في فبراير 2012م؛ مهاجمته للتدخل الإيراني في الشأن اليمني، متهماً إيران بدعم جماعة الحوثي والحركات الانفصالية في الجنوب، لكن لم يكن ليحدث كل ذلك إلا في ظل الرعاية الأممية والدولية، التي كشفت عنها مسرحية سقوط العاصمة صنعاء في يد الحوثيين وأحداثها.

وسرعان ما دخلت اليمن في أتون صراعٍ إقليمي بشدة منذ سقوط العاصمة صنعاء في سبتمبر الماضي 2014م في يد الحوثيين، ووصل فيها الوضع السياسي إلى أفق مسدود، باستقالة رئيس الدولة ورئيس الوزراء في يناير 2015م، تحولت اليمن إثر ذلك إلى ساحة عمليات عسكرية لدول التحالف العربي، الذي تشكل من عشر دول هي كل دول الخليج، ما عدا سلطنة عمان، إضافة إلى الأردن ومصر والسودان والمغرب ومعها

باكستان، مما كشف عن حجم القلق من التمدد الإيراني في المنطقة، (العماري، 2016).

ولعل ما فاقم من حالة القلق من التمدد الإيراني وبروزه للسطح لدى دول الخليج وبعض الدول العربية هو خفة الحوثيين المستهترة في التعامل مع المملكة العربية السعودية ومصالحها في اليمن، حيث لم يعمل الحوثيون على طمأنة مخاوفها، متجاوزين ذلك بتمكين إيران من أمور حيوية في اليمن، مثل تسليم ميناء الحديدة في 13 مارس 2015م وهو أكبر ميناء في اليمن لشركة إيرانية.

وانتقل الحوثيون في اليمن بعدها إلى مرحلة الاستفزاز من خلال مناوراتهم العسكرية على حدود المملكة العربية السعودية، وتصريحات قيادات الصف الأول المعادية للسعودية إلى درجة هزلية، مثل الحديث عن اجتياح الرياض واسترداد الأراضي اليمنية المغتصبة، على حد قولهم، فضاً عن إغلاق نافذة الحوار ورفض دعوات إقامته في الرياض ثم الدوحة، (Serebrov, 2017).

عدا أن مسارعة طهران في كسب موقع قدم لها في اليمن، وعدم تهدئة جموح الحوثيين وتنامي صعودهم العسكري، تصورت واهمة أن هناك إمكانية لفرض سلطتهم على اليمنيين بقوة السلاح، بدا ذلك جلياً من خلال تعليقات المحللين والسياسيين الإيرانيين، وأن هناك جهاً واضحاً لحجم تعقيدات الوضع السياسي والاجتماعي في اليمن، (Laub, 2018).

وعلى غرار المثل العربي الذي يقول: "تسمع جعجعة ولا نرى طحيناً"، يظهر أن الحكومة اليمنية تكتفي بالتصريحات وتوجيه أصابع الاتهام إلى الأطراف المتورطة بزعزعة الأمن اليمني، وترى ذلك هو العقاب الذي تستحقه تلك الجهات. كان آخر هذه التصريحات في لقاء وزير الخارجية اليمني، أبو بكر القربي، مع صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 27 مايو 2013م، عندما قال: "إن نتائج التحقيق الذي قام به أخيراً فريق من مجلس الأمن حول شحنات الأسلحة التي دخلت اليمن، أكدت تورط إيران في عمليات تهريب الأسلحة والمتفجرات"، مبيناً "أن إيران عوضاً عن أن تمدّ يد العون والمدد لأشقائها في اليمن، قامت بإرسال الأسلحة وشبكات التجسس"، (الأحمدي، 2013).

ويرى الباحث أن المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على السلطة اليمنية، التي يفترض أن تضع أولوياتها الخاصة لمعالجة مشكلاتها الملحة. وهذه المشكلات هي "الحراك الجنوبي" الذي يهدد بانفصال اليمن، وهي الصدام مع الحوثيين الذي يهدد بمزيد من الانقسام ومن عدم الاستقرار. فإذا استطاعت الحكومة اليمنية أن تعيد رسم خططها واستراتيجياتها في التعامل مع هاتين القضيتين، بالتعاون مع السعودية ومع إيران، فقد تنظيم القاعدة الكثير من عناصر القوة ومن الاستفادة من التناقضات الداخلية، وتراجع التدخل الدولي في اليمن. لأن الرهان فقط على ما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة، من ضرب القاعدة، ومحاصرة إيران، ودعم حكومة اليمن وتقديم المساعدات لن يجدي نفعاً، ولن ينقذ اليمن من المخاطر التي تحدق به.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية :

- الحاج, & مصعب عبد السلام. (2017). الأقليات الشيعية في دول الخليج العربي حقيقتها وخطرها.
- الحسن بن طلال. (2015). اليمن وآفاق الصراع ومناخ الخوف، القدس العربي.
- الدوسري, & فهد بن ناصر سالم. (2017). دور التحالف العربي في الحد من التمدد الإيراني في اليمن (Doctoral dissertation, publisher1.)
- الزهراني، يحي بن مفرح (مشرف)., النعمان، أمير عبد الله (مناقش)., القرني، أحمد بن ضيف الله (مناقش)., & الريس، عبدالعزيز بن فرحان. (2014). تصور إستراتيجي لمواجهة النفوذ الإيراني في اليمن وانعكاساته على أمن المملكة العربية السعودية (Doctoral dissertation).
- الزويري, & محجوب. (2016). إيران والحوثيين: صناعة الفوضى فى اليمن.
- الصانع, طارق عبدالوهاب صالح, الحارثي, & سلطان بن منير. مشرف. (2019). الحركة الحوثية انعكاساتها على العلاقات السعودية اليمنية (Doctoral dissertation , جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية).
- القزلان، أنس بن صالح عبدالله. (2015). تحليل إستراتيجي للسياسة الإيرانية في المنطقة العربية (Doctoral dissertation).

- النفيسه, & صالح بن محمد صالح. (2018). مستقبل الجمهورية اليمنية السياسي وأثره على دول الخليج العربي (Doctoral dissertation, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية).
- أنور بن قاسم الخضري. (2014). الطائفية وفتيل الحرب الأهلية في اليمن. سياسات عربية, 2(6), 64-71.
- بوسكران، فاطمة الزهراء. (2022). السياسة الخارجية الإيرانية في ضوء الأزمة الأمنية في سوريا واليمن 2011-2018
- سري الدين، عايدة العلي. (2010). الحوثيون في اليمن بين السياسة والواقع.
-سلمان العماري. (2016). اليمن من الثورة الشعبية إلى الحرب الأهلية , البيان, المنتدى الإسلامي , ع348, ص 60
-سمير عبدالرسول العبيدى. (2018). الحرب الأهلية فى اليمن 1994 : دراسة تاريخية, مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , ع60, ص187
- عائشة آل سعد, & المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2018). محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها تجاه دول الخليج في سياق مناقشات النووي الإيراني. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عبد الرحمن الأحمر. (2018). صراع الأدوار بين السعودية وإيران في منطقه الخليج العربـــــــــي دراسة حاله اليمن2011-2017 (Doctoral dissertation, جامعة محمد بوضياف المسيلة).

- عمر طيب باي. (2018). التنافس الاستراتيجي السعودي الإيراني في سوريا واليمن 2011-2018 (Doctoral dissertation, جامعة محمد بوضياف بالمسيلة).
- فيان أحمد محمد. (2016). القوى الاقليمية المؤثرة بأمن واستقرار اليمن.
-محمد الأحمدي. (2013). الحوثي ذراع إيران في خاصرة الخليج، البيان ، المنتدى الإسلامي ، ع 313.
- علي محمد السراجي. (2010). الدور الإيراني في حروب صعدة، موقع نشوان نيوز، على الرابط:
http://nashwannews.com/news.php?action=view&id=7303
- مصطفى عبدالعزيز .(2015) .عاصفة الحزم: ضرورتها، أهدافها، آفاقها، وتداعياتها ,شؤون عربية.
- نبيل البكيري. (2015). عن مؤتمر الرياض اليمني، الجزيرة نت.
المملكة العربية السعودية إنموذجا للمدة (1990 , مجلة الآداب , ع116, جامعة بغداد, ص 44.

المصادر والمراجع الأجنبية:

- Esfandiary, D., & Tabatabai, A. (2016). Yemen: An opportunity for Iran–Saudi Dialogue?. The Washington Quarterly, 39(2), 155-174.

- Laura Etheredge .(2011). Saudi Arabia and Yemen. The Rosen Publishing Group. p. 137

Molavi, A. (2010). Iran and the Gulf states. The Iran Primer, Washington DC, USIP, 159-161.

- Aldossari, M. M. R. (2018). Saudi Arabia and the Yemeni Struggle for the Gulf Cooperation Council (GCC) Membership 1979-2014 (Doctoral dissertation, University of Leeds).

- Bajaifer, B. (2019). The implications of the Iranian role in Yemen (2018-2004). An-Najah University Journal for Research-B (Humanities), 35(1), 141-162.

- Cerioli, L. G. (2018). Roles and International Behaviour: Saudi–Iranian Rivalry in Bahrain's and Yemen's Arab Spring. Contexto Internacional, 40, 295-316.

- Clausen, M. L. (2022). Delegation or intervention: Yemen as a theatre for the rivalry between Iran and Saudi Arabia. In Saudi Arabia and Iran (pp. 156-172). Manchester University Press.

- Ismael, Tareq Y.; Ismael, Jacqueline S.; Jaber, Kamel Abu. (2020). Politics and government in the Middle East and North Africa. University Press of Florida. p. 427.

- Laub, Z., & Robinson, K. (2016). Yemen in crisis. Council on Foreign Relations, 19, 1-7.

- Serebrov, S. N. (2017). Yemen Crisis: Causes, Threats and Resolution Scenarios.

- Zweiri, M. (2018). Yemen in the context of Iran-gulf relations. Gerlach Press.

- Long, David E.; Reich, Bernard. (2020). The government and politics of the Middle East and North Africa. Westview Press (3rd edition). p. 153.